

22 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

الشفافية وتقديم التقارير وتعزيز عملية الاستعراض

ورقة عمل مقدمة من اليابان

- ١ - مبدأ الشفافية، إلى جانب مبدئي اللارجعة وإمكانية التحقق، مبادئ مهمة ولا غنى عنها في عملية نزع السلاح النووي. ففي واقع الأمر، إذا لم يُعرف عدد الأسلحة النووية الموجودة، فمن غير الممكن إجراء أي مفاوضات للحد من الأسلحة النووية.
- ٢ - وعلاوة على ذلك، وكما جاء في ورقة العمل المشتركة المعنونة "زيادة الشفافية في ميدان نزع السلاح النووي" (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.10)، التي قدمتها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإن مبدأ الشفافية يشكل أساس المبدأين الآخرين. فبدون الشفافية، لا يمكن التحقق من نزع السلاح النووي، ولن تكون للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الثقة الكاملة في أن تدابير نزع السلاح النووي قد أُنجزت بما لا رجعة فيه. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الشفافية تخفف من حدة انعدام الثقة في ما بين الدول وتُشيع حوا من الثقة والاطمئنان على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٣ - وتقديم التقارير هو أحد الطرق الفعالة لكفالة الشفافية. لذا فإن مشروع الشكل الموحد للتقارير المقدم من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.12*) مفيدٌ في هذا الصدد.
- ٤ - وكما ورد في ورقة العمل التي تقدمت بها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.10)، فالشفافية ليست مهمة في مجال نزع السلاح النووي



الرجاء إعادة استعمال الورق

070515 040515 15-06301 (A)



فحسب، بل لها أهمية أيضاً من منظور تعزيز عملية الاستعراض. وقد صُممت عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار للتخفيف من الطابع التمييزي للمعاهدة التي لا تعترف إلا بخمس دول حائزة للأسلحة النووية باعتبارها هي التي تمتلك أسلحة نووية. وفي حين أن الشفافية في مدى وفاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها من حيث عدم الانتشار تُكفل من خلال التقارير التي تُقدّم إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية استناداً إلى ضمانات الوكالة، لا توجد آلية محددة تُعنى بالشفافية في وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. ونتيجةً لذلك، وعلى الرغم من أن الغرض من عملية الاستعراض هو استعراض مدى تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن يظل هدفها الأساسي هو استعراض مدى وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بتزع السلاح النووي. وهي على هذا النحو تؤدي دور آلية لمساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية في حال غياب آلية كتلك التي تنطبق على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٥ - ومنذ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، غدت المسؤولية عن مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية تكتسي أهمية متزايدة. وفي واقع الأمر، فقد أُتخذ قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ضمن مجموعة تضم إلى جانبه مقررًا يقضي بتعزيز عملية الاستعراض.

٦ - ولهذا ينبغي أن يكون الغرض الأساسي من تعزيز عملية الاستعراض هو المساءلة، لا المسائل الإجرائية، كتقليص مدة الاجتماعات أو إنشاء أمانة.

٧ - لذلك، من الأهمية بمكان تعزيز الشفافية وإضفاء الطابع الرسمي أو المؤسسي على تقديم التقارير بوصفه تدبيراً ملموساً لكفالة الشفافية في إطار تعزيز عملية الاستعراض. ومن الضروري للغاية أيضاً وضع شكل موحد للتقارير بغية إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تقديم تلك التقارير. وتشير التقارير المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠١٤ إلى أنها تستند إلى "إطار مشترك". غير أنها لا تشير إلى "شكل موحد للتقارير" كان ينبغي أن تتفق عليه الدول الحائزة للأسلحة النووية استناداً إلى خطة العمل لعام ٢٠١٠. لذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية قد توصلت فعلاً إلى اتفاق على "شكل موحد للتقارير" وفقاً لخطة العمل لعام ٢٠١٠.

٨ - ومن هذا المنظور، تقترح اليابان إدراج النقاط التالية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

النص المقترح

(الديباجة)

إن الدول الأطراف،

إذ تسلّم بأنه على الرغم من أن مبادئ الشفافية وإمكانية التحقق والارجعة كلها مبادئ ذات أهمية في عملية نزع السلاح النووي، فإن مبدأ الشفافية هو أساس مبادئ إمكانية التحقق والارجعة؛

وإذ تؤكد أن تقديم التقارير تدبير فعال لضمان الشفافية والمساءلة؛

وإذ تؤكد أهمية تقديم التقارير باعتباره أحد التدابير المموسة لزرع السلاح النووي، وكذلك أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على آلية تقديم التقارير في إطار تعزيز عملية الاستعراض؛

تقرر ما يلي:

- (أ) قبل الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، المقرر عقده في عام ٢٠١٧، ستتفق الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالتشاور مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على [تحسين] "الشكل الموحد للتقارير" لتقديم التقارير عن وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بزرع السلاح النووي. وسيجري تحسين "الشكل الموحد للتقارير" باستمرار، عند الاقتضاء؛
- (ب) استناداً إلى "الشكل الموحد للتقارير" المتفق عليه، ستقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية تقاريرها عن الوفاء بواجباتها والتزاماتها وتعهداتها بزرع السلاح النووي وعن التطورات الأخيرة، في الدورة الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٨. ويجب، بقدر الإمكان، أن تكون تلك التقارير محدّدة وأن تتضمن معلومات رقمية لتكون بمثابة خط الأساس الذي يمكن على أساسه، على نحو ملموس، استعراض تدابيرها المتخذة في مجال نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المقترحة (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.12*) نقطة مرجعية مفيدة (استُنسخت بنودها الرئيسية أدناه). وتُشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً على تقديم تقارير عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإضافة إلى تقارير الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ستقدّم في عام ٢٠١٨، نشجّع تلك الدول على تقديم تقارير سنوية.

- عدد الرؤوس النووية وأنواعها (الاستراتيجية أو غير الاستراتيجية) ووضعها (منشورة أو غير منشورة)؛
 - عدد وسائل الإيصال، وإن أمكن أنواعها؛
 - عدد وأنواع الأسلحة ومنظومات إيصالها المفككة والمخفضة كجزء من جهود نزع السلاح النووي؛
 - كمية المواد الانشطارية المنتجة لأغراض عسكرية؛
 - التدابير المتخذة للحد من دور وأهمية الأسلحة النووية في المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية.
- (ج) تُشجّع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضاً على أن تقدم تقارير عما أوفت به من واجبات والتزامات وتعهدات في ما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار.
- (د) ستعقد دورة استعراض تركّز على تقارير نزع السلاح النووي المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في أثناء الوقت المخصص لقضية نزع السلاح النووي تحديداً خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩. وسيُعَدّ رئيس الدورة الثالثة للجنة التحضيرية تقرير تقييم على مسؤوليته الشخصية وسيقدّمه إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ويمكن أيضاً استعراض التقارير المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وكذلك التقارير المقدّمة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في الفترات الزمنية المخصصة لذلك.
- (هـ) سيستعرض المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ التقدم المحرز في تنفيذ آلية تقديم التقارير وسيُبت في الخطوات التالية في ما يخص إعداد الآلية وتطويرها.